

Distr.: General
15 March 2006
Arabic
Original: English

بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٣٨٧ المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الصومال“:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد جميع بياناته وقراراته السابقة المتعلقة بالحالة في الصومال، وبخاصة بيانا رئيسه المؤرخان ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/32) و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/54).

”يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/2006/122) ويعد تأكيد التزامه بالتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال واحترامه لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، بما يتفق ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

”يشيد مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب لتحقيق المصالحة وفتح الحوار، وبخاصة القيام في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وبتيسير من حكومة اليمن، بتوقيع إعلان عدن الذي تكلل بعقد الدورة الأولى للبرلمان الاتحادي الانتقالي داخل الصومال في بايدوا في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ويشجع مجلس الأمن جميع القادة وأعضاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية على مواصلة بذل جهودهم للتوصل إلى فتح حوار يضم الجميع وإلى توافق في الآراء، في إطار هذه المؤسسات ووفقا للميثاق الاتحادي الانتقالي لجمهورية الصومال الذي اعتُمد في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

”يعرب مجلس الأمن عن ترحيبه بعقد الدورة الأولى للبرلمان الاتحادي الانتقالي وتأييده لهذا الأمر ويتطلع لرؤية البرلمان يعقد دورات مستمرة في هذا الوقت الذي يسعى فيه قادة الصومال إلى تسوية خلافاتهم بشكل سلمي. ويطلب المجلس

من البرلمان الدعوة في عمله إلى تحقيق السلام والمصالحة بغية تطبيق الميثاق الاتحادي الانتقالي، ويشجع المجلس أعضاء البرلمان على اغتنام هذه الفرصة لمعالجة المسائل الرئيسية محل الاهتمام على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، يحث المجلس أعضاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية على مواصلة تنظيم أعمالهم بما يتفق والميثاق الاتحادي والانتقالي، وذلك من قبيل تشكيل لجان مستقلة ولجان برلمانية، بما يوفر إطارا لمعالجة المسائل المعقدة موضع النزاع في الفترة الانتقالية.

”يعيد مجلس الأمن التأكيد على الضرورة الملحة لوضع خطة وطنية متفق عليها لترسيخ الأمن والاستقرار، على أن تتضمن اتفاقا شاملا لوقف إطلاق النار يمكن التحقق منه، وخطوات لاستعادة السلامة العامة وإصلاح المؤسسات الأمنية، وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي للممثل الخاص للأمين العام ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها التام والقوي في هذا الشأن.

”وما برح مجلس الأمن شديد القلق إزاء استمرار عمليات التقاتل والعنف المسلح المتقطعة والاختطاف وغيرها من أساليب استخدام القوة، بخاصة أثناء الحوادث التي شهدتها مؤخرا العاصمة مقديشو وأنحاء أخرى من الصومال وتسببت بخسائر في الأرواح في أوساط المدنيين الأبرياء، والتي يمكن أن تقوِّض التقدم الراهن الذي حققه رؤساء المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ويدعو المجلس جميع الأطراف إلى وقف جميع الأعمال القتالية وحل خلافاتها بطريقة سلمية انطلاقا من إعلان عدن وعبر إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه المتزايد إزاء وضع الصوماليين البالغ عددهم ١,٧ مليون الذين يحتاج قسم منهم إلى مساعدات إنسانية طارئة في حين أن قسما آخر يعاني من سوء تغذية حادة وضائقة معيشية شديدة وتفاقم انعدام الأمن المدني والغذائي في أنحاء معينة من جنوب الصومال. ويحث المجلس جميع قادة الصومال على العمل على تمكين الوكالات الإنسانية من بلوغ جميع المحتاجين بدون أي عراقيل، وتوفير ضمانات تكفل سلامة وأمن العاملين في الصومال في مجال المساعدات الإنسانية. ويشدد المجلس على أهمية الالتزام الدولي والدعم المنسق لتحسين الحالة الإنسانية.

”ويشيد مجلس الأمن بالبلدان المجاورة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي

والدول الأعضاء المعنية على ما أبدته من اهتمام شديد وما بذلته من جهود دؤوبة دعما للسلام والمصالحة وعملية التعافي من آثار النزاع في الصومال. ويشجعها المجلس على مواصلة استخدام نفوذها دعما للمؤسسات الاتحادية الانتقالية، وخاصة لمساعدتها في جهودها الرامية إلى تحقيق تقدم في قضيتي الأمن والمصالحة الوطنية الرئيسيتين.

”ويرحب مجلس الأمن بقرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ بشأن الصومال، بما في ذلك احتمال إيفاد بعثة لدعم السلام في الصومال تابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تعقبها بعثة من الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وإذا ما اشتملت خطة الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار على ضرورة إيفاد بعثة لدعم السلام، فإن المجلس يكرر أنه يتوقع من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أن يضعا خطة تفصيلية للبعثة، بالتنسيق الوثيق مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية، واستنادا إلى توافق عام للآراء داخل هذه المؤسسات، على أن تكون هذه الخطة متماشية مع خطة الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار. وسيظل المجلس مستعدا للنظر، في الوقت المناسب، في منح استثناء من حظر الأسلحة المفروض على الصومال بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) على أساس خطة البعثة هذه.

”ويأخذ مجلس الأمن علما بالقرار ألف - ٩٧٩ (٢٤) الذي اعتمد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ خلال الدورة الرابعة والعشرين لجمعية المنظمة البحرية الدولية التي تُعقد كل سنتين، ويتعلق بتزايد حوادث القرصنة والسطو المسلح ضد السفن الموجودة في المياه المقابلة لساحل الصومال. ويشجع المجلس الدول الأعضاء التي تُبحر سفنها في المياه الدولية وتحلق طائراتها العسكرية في المجال الجوي المتاخم لساحل الصومال على البقاء في حالة يقظة للكشف عن أي عملية قرصنة فيها، وعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية السفن التجارية، لا سيما المحمَّلة بالمساعدات الإنسانية، من مثل هذه العمليات، وذلك بما يتفق مع القانون الدولي ذي الصلة. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالبلاغ الصادر عن اجتماع مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الذي انعقد في جوهر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والذي قرر فيه تنسيق استراتيجياته وخطط عمله لمواجهة هذا التحدي المشترك بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي. كما يحث المجلس جميع الدول، لا سيما دول المنطقة، على التعاون بينها، وعلى مقاضاة مرتكبي جرائم القرصنة بشكل فعلي.

”ويأخذ مجلس الأمن علما بالتقرير السنوي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال (S/2005/813) وبإحاطة منتصف المدة التي قدمها فريق الرصد المعني بالصومال إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، ويدين المجلس تزايد تدفق الأسلحة إلى الصومال والانتهاكات المستمرة للحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على توريد الأسلحة إليه، ويذكِّر كذلك جميع الدول بما عليها من واجبات للامتثال امتثالا كاملا للتدابير المفروضة بموجب القرار ٧٣٣ ويحثها على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتحميل منتهكيها عواقب أفعالهم. وأنّ تواصُل انتهاك هذه التدابير يحول دون إشاعة جو من الاستقرار والأمن وهو يقوض جهود مَن يسعى إلى إقامة السلام في الصومال.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد تأييده الكامل لعملية السلام في الصومال ويرحب بالتزام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة في هذا الصدد. ويشجع المجلس في هذا الصدد، المؤسسات الاتحادية الانتقالية والشركاء الدوليين على تنشيط لجنة التنسيق والرصد سعيا لتعزيز مشاركة المجتمع الدولي في عملية تحقيق السلام والمصالحة والتعافي من آثار النزاع في الصومال“.